قـــــرارات

الدورة السادسة والأربعين لمؤتمر العمل العربى

القاهرة / جمهوريـة مصر العربية

(14 – 21 إبريل / نيسان 2019)

تقديـــــم

(1) برعاية كريمة من **فخامة الرئيس / عبد الفتاح الســيســي – رئيس جمهورية مصــر العربية،** واســتنادا إلى نص الفقرتين (الأولى والثانية) من المادة الخامســة من دســتور منظمة العمل العربية ، والمادة الثالثة من نظام العمل بالمؤتمر ، عقدت منظمة العمل العربية الدورة الســادســة والأربعين لمؤتمر العمل العربي فى مدينة القاهرة خلال الفترة من 14-21 إبريل / نيسان 2019.

(2) شــــارك فى أعمال المؤتمر (341) عضــــوًا يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة من (21) دولة عضوًا فى منظمة العمل العربية ، موزعين على النحو التالى :

- وزير زائر (14)
- رئيس وفد (6)
- أعضاء حكوميون (142)
- أصحاب أعمال (77)
- عمال (122)

بالإضــافة إلى مشــاركة ممثلي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، وعدد من المنظمات والاتحادات العربية والإقليمية والدولية بصفة مراقب ويبلغ عدد أعضائهم المشاركين (93) عضوًا.

(3) جلسـة الافتتاح الرسـمية : عقدت جلسـة الافتتاح الرسـمية للمؤتمر فى تمام السـاعة العاشـرة من صــــباح يوم الأحد الموافق 2019/4/14 ، بحضــــور **معالي الســــيد / أحمد أبو الغيط – الأمين العام لجامعة الدول العربية ، ومعالي الســيد / محمد محمود ســعفان - وزير القوى العاملة ممثلا عن فخامة الرئيس / عبد الفتاح الســيســي – راعي المؤتمر** ، وعدد كبير من رؤســاء وممثلي المنظمات العربية والدولية والشخصيات العامة والسفراء ومندوبي الدول العربية لدى جامعة الدول العربية.

وقد ألقيت في الجلسة الافتتاحية :

- **كلمة معالي السيدة / مريم عقيل السيد هاشم العقيل**

رئيس مجلس إدارة منظمة العمل العربية

وزير الدولة للشـؤون الاقتصادية / دولة الكويت

- **كلمة سعادة السيد / فايز علي المطيري**

المدير العام لمنظمة العمل العربية

- **كلمة معالي السيد / كميل شاكر أبو سليمان**

رئيس المؤتمر

وزير العمل بالجمهورية اللبنانية

- **كلمة سعادة السيد / أحمد أبو الغيط**

الأمين العام لجامعة الدول العربية

- **كلمة فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسى**

رئيس جمهورية مصر العربية – راعى المؤتمر

ألقاها معالي السيد / محمد محمود سعفان – وزير القوى العاملة - جمهورية مصر العربية

(4) هيئة رئاسة المؤتمر :

شكل المؤتمر هيئة رئاسته على النحو التالى :

- **معالي السيد / كميل شاكر أبو سليمان**

وزير العمل بالجمهورية اللبنانية

رئيسا للمؤتمر

- **السيد / عماد عمران الزروق**

حكومات / دولة ليبيا

نائبا للرئيس عن فريق الحكومات

- **الدكتور / عبد الستار عشرة**

أصحاب أعمال / جمهورية مصر العربية

نائبا للرئيس عن فريق أصحاب الأعمال

- السيد النائب / جبالي محمد جبالي المراغي

عمـــال / جمهورية مصر العربية

نائبا للرئيس عن فريق العمال

(5) هيئة رئاسة الفرق الثلاثة :

(أ) فريق الحكومات :

1. معالي السيد / جميل بن محمد علي حميدان — مملكة البحرين / رئيسا
2. السيد / أحمد محمد محمود الديه — الجمهورية الإســـلامية الموريتانية / نائبا للرئيس
3. السيد / هلال مأمون عبد الله — جمهورية مصر العربية / مقررا

(ب) فريق أصحاب الأعمال :

1. سعادة / خليفة خميس مطر الكعبي — دولة الإمارات العربية المتحدة / رئيسا
2. السيد / الهامل مرنيز — الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشـــعبية / نائبا للرئيس
3. المهندس / علي صبيح علي — جمهورية العراق / مقررا

(جـ) فريق العمال :

1. السيد / جمال قادري — الجمهورية العربية السورية / رئيسا
2. السيد / أسامة سلمان حسن — مملكة البحرين / نائبا للرئيس
3. السيد / غسان غصن — الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب / مقررا

(6) جدول أعمال المؤتمر :

** تضمن جدول أعمال الدورة (46) لمؤتمر العمل العربى لعام 2019 البنـــود التاليـــة :

1- تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي .
2- النظر في قرارات وتوصيات مجلس الإدارة .
3- متابعة تنفيذ قرارات مؤتمر العمل العربي السابق.
4- المسائل المالية والإدارية .
5- تطبيق اتفاقيات وتوصيات العمل العربية.
6- مـذكرة المـدير العـام لمكتـب العمـل العربي حول الـدورة (108) لمؤتمر العمـل الـدولى (جنيف، يونيو/ حزيران 2019)
7- تشكيل لجنة الخبراء القانونيين (2019 – 2022)
8- تعيين المـــدير العـــام لمنظمة العمـــل العـــربية (2019 – 2023)
9- بند فني حول " تعزيز دور الاقتصاد الأزرق لدعم فرص التشغيل "
10- بند فني حول " دور التكنولوجيا الحديثة في إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل"
11- تكريم رواد العمل العرب .
12- تحديد مكان وجدول أعمال الدورة (47) لمؤتمر العمل العربى (إبريل / نيسان 2020)

(7) اللجان النظامية والفنية المنبثقة عن المؤتمر :

انبثقت عن المؤتمر اللجان التالية :

1- اللجنة التنظيمية .
2- لجنة اعتماد العضوية .
3- لجنة الصياغة
4- اللجنة المالية .
5- لجنة تطبيق الاتفاقيات والتوصيات .
6- لجنة تعزيز دور الاقتصاد الأزرق لدعم فرص التشغيل.
7- لجنة دور التكنولوجيا الحديثة في إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل.

(8) القرارات والتوصيات :

** بعد مناقشات مستفيضة لبنود جدول الأعمال ، سواء من خلال اللجان الفنية والنظامية المنبثقة عن المؤتمر ، أو من خلال المناقشـــات التى دارت في الجلســـات العامة ، اتخذ المؤتمر القرارات المناســـبة بشأن البنود المدرجة على جدول أعماله والموضحة في هذه الوثيقة .

أولا :
القـــــــــرارات

البنـد الأول

تقرير المدير العام لمكتب العمل العربى

القسم الأول :

- قرار بشـأن تقرير المدير العام لمكتب العمل العربى حول " علاقات العمل ومتطلبات التنمية المستدامة "

إن مـــؤتمـر العمـل العـربي المنعقـــد فـــي دورتـــه السادسة والأربعيـن (القاهـــــرة ، 14 – 21 إبريل / نيسان 2019) ،

وبعد الاطلاع على تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي حول **" علاقات العمل ومتطلبات التنمية المستدامة "** (القسم الأول من البند الأول) ،

وبعد الاستماع إلى كلمات أصحاب المعالي الوزراء والسادة رؤساء وأعضاء الوفود حول هذا الموضوع ،

وبعد الاستماع إلى المداخلات التي قدمها المدير العام لمكتب العمل العربى ،

يقـــــرر :

دعوة الدول العربية إلى :

1. تفعيل الشـراكة بين أطراف العملية الإنتاجية ، وتعزيز دور المفاوضـة الجماعية وتنظيم الحوار الجماعي بين أطراف الإنتاج الثلاثة ، كأداة ووسـيلة أكثر فاعلية للوصـول إلى العمل اللائق وتحقيق العدالـة الاجتمـاعيـة للعاملين، وإيجاد علاقات عمل مرنة توازن بين حقوق العمال وأصحاب الأعمال.
2. تطوير وتحديث التشريعات والأنظمة المعمول بها لاستيعاب التغيرات الناتجة عن استخدام تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها في مختلف مجالات الحياة، وتحديث مقومات علاقات العمل على النحو الكافي لاسـتيعاب النمو والتطور في الأشـكال والأنماط الجديدة للعمل (كـإضـــافة التنظيم القانوني لعقود العمل عن بعد من خلال تشـــريعات تنظم المعاملات الإلكترونيـة وتعترف بـالتوقيع الإلكتروني وتســـتوعب طبيعـة العلاقـات العمـالية عن بعد وتنظمها وتضمن حقوق أطرافها...).

3. تعزيز التوجه نحو التعلم المستمر ، والاعتماد على المعرفة والتكنولوجيا كأساس لإنتاج سلع وخدمات ذات قيمة عالية ومميزة ، وإيجاد علاقات عمل تواكب هذه التطورات وتوفر الحماية الاجتماعية والقانونية للعاملين في ظل أنماط العمل الجديدة ، وتطور التكنولوجيا واقتصاد المعرفة.
4. تعزيز الاهتمام بالوسائط التوعوية والمعلوماتية وتكييفها وتطويعها حسب ظروف كل مجتمع، وتنمية خدمات الحكومة الإلكترونية ، وتوفير البنية اللازمة من وسائل تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وتحسين جودتها وإتاحتها.
5. تعزيز الاعتراف بالحقوق التنظيمية لطرفي علاقات العمل ، وتنظيم ممارسة هذه الحقوق من خلال الحوار والديمقراطية واحترام الرأي ، والسعي للتفاهم المشترك في مختلف القضايا التي تهم أطراف الانتاج ، وتشجيع الحوار والتشاور وتنظيم العلاقة فيما بينهم ، وتعزيز آلية التفاوض الجماعي.
6. دعم الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل ، باعتبارها قاعدة بيانات عربية مشتركة تضم مؤشرات دقيقة وتفصيلية حول بيانات سوق العمل المتعلقة بعلاقات العمل وما يرتبط بها، لاستخدامها في رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتطوير التشريعات على المستوى العربي ، وتوفير البنية التحتية اللازمة والدعم المالي واللوجيستي لها.
7. تحقيق انسجام التشريعات الوطنية العربية مع معايير العمل العربية ، وتحسين علاقات ومستويات العمل، والعمل على توعية أطراف الإنتاج الثلاثة والعاملين في القطاع الحكومي بإجراءات النشاط العربي المعياري، وتشكيل لجان وطنية من أطراف العمل متخصصة فى الشؤون المتعلقة بمعايير العمل العربية والدولية.
8. تعزيز تحقيق العمل اللائق ، وحماية حق العمل ، وتوفير ظروف عمل آمنة ، وإعطاء الأولوية للسياسات الاقتصادية الكلية التي تشجع على استحداث الوظائف ، وتعزز الإنتاجية ، وتدعم الاستثمار وتقديم كل التسهيلات التي تحقق ذلك.
9. تفعيل العمل العربي المشترك وفق خارطة طريق واضحة ، والتوجه نحو تحقيق الاندماج الإقليمي ، وبناء منظومة عربية تنموية قادرة على تشخيص الواقع تشخيصا علميا ، وإيجاد سياسات إنتاجية كفيلة بتوفير فرص عمل جديدة ، وإعادة استقطاب وتوطين الاستثمارات الجاذبة للعمل .

10. إصـــلاح النظم الاقتصـــادية لتوفير البنية التحتية اللازمة للاســـتثمار الجيد، وتســـهيل الإجراءات لتأســيس الأعمال ، وتخفيض التكاليف والأعباء اللازمة لاســتحداث فرص عمل مرتكزة على أسس العمل اللائق.
11. تعزيز وتشــجيع ودعم المشــاريع المتوســطة والصــغيرة ومتناهية الصــغر ، وإعداد تشريعات خاصة تعنى بهذه المؤسسات ، وتحكم إصلاح البيئة التنظيمية والقانونية لها، وتحسين شروط وظروف العمل فيها، وتوفير الدعم اللازم لها.

(قرار رقم 1647 م . ع . ع . د 46 ، إبريل / نيسان 2019)

*** * ***

القسم الثانى :

- قرار بشأن نشاطات وإنجازات منظمة العمل العربية خلال عام 2018 :

إن مـــؤتمـر العمـل العـربي المنعقـــد فـــي دورتـــه السادسة والأربعيـن (القاهـــــرة ، 14 – 21 إبريل / نيسان 2019) ،

بعد الاطلاع على تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي بشـــأن نشـــاطات وإنجازات منظمة العمل العربية خلال عام 2018 (القسم الثانى من البند الأول) ،

وبعد الاستماع إلى الإيضاحات التي قدمها المدير العام لمكتب العمل العربى ،

ونتيجة المناقشات والمداولات ،

يقـــــرر :

1. أخذ العلم بنشاطات وإنجازات منظمة العمل العربية (مكتب العمل العربى والمعاهد والمراكز التابعة له) خلال عام 2018 ، مع الإشادة بالفعاليات والأنشطة المنفذة خلال العام.
2. توجيه الشكر للمدير العام لمكتب العمل العربي والعاملين بالمكتب والمعاهد والمراكز التابعة للمنظمة على الجهود التي بذلوها في تنفيذ البرامج والأنشطة التي تدعم قيام المنظمة برسالتها وتحقيق أهدافها لمصلحة أطراف الإنتاج الثلاثة في الوطن العربي ، وكذلك على النقلة النوعية في آداء المنظمة وآليات عملها والإسهام في تنفيذ خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030.
3. الطلب من منظمة العمل العربية استكمال أنشطتها التدريبية في جميع المجالات لتطوير مهارات ممثلي أطراف الانتاج الثلاثة في الدول العربية .
4. **أ-** الإشادة بجهود الجمعية العربية للضمان الاجتماعي ، ودورها في تعزيز شمولية الضمان الاجتماعي في الوطن العربي.

ب- تسمية السادة التالية أسماؤهم لعضوية المكتب التنفيذي للجمعية العربية للضمان الاجتماعي (2019 – 2020) :

1. الدكتور / علي جعفر الحلو حكومات / العراق
2. الدكتورة / فوزية عبد المحمود ناشر أصحاب أعمال / اليمن
3. السيد / عبد الكريم جراد عمال / تونس

(قرار رقم 1648 م . ع . ع . د 46 ، إبريل / نيسان 2019)

* * *

ملاحق القسم الثانى :

الملحق رقم (1) : قـرار بشـأن تقـرير عن نتائج أعمال الـــــدورة (38) للجنة الحريات النقابية (القاهرة ، مارس / آذار 2019) :

إن مــؤتمـر العمـل العـربي المنعقـــد فـــي دورتـــه السادسة والأربعيـن (القاهـــــرة ، 14 – 21 إبريل / نيسان 2019) ،

بعد الاطلاع على التقرير الخاص بنتائج أعمال الدورة (38) للجنة الحريات النقابية (القاهرة ، مارس / آذار 2019) - (الملحق رقم (1) من القسم الثاني / البند الأول)،

وبعد الاستماع إلى الإيضاحات التى قدمها المدير العام لمكتب العمل العربى .

ونتيجة المناقشات والمداولات،

يقـــــرر :

1. أخذ العلم بـالتقرير الخـاص بنتـائج أعمـال الـدورة (38) للجنـة الحريـات النقـابيـة (القـاهرة، مارس / آذار 2019) .
2. تثمين جهود منظمة العمل العربية في تنمية وصيانة الحقوق والحريات النقابية .
3. التأكيد على تعزيز الحوار الاجتماعي بين أطراف الانتاج الثلاثة كآلية لتعزيز التفاهم لتحقيق المصالح المشتركة لجميع الأطراف.
4. الدعوة لتعزيز الاهتمام بمراكز البحوث والدراســـات ومعاهد الثقافة العمالية لإعداد قواعد نقـابيـة مثقفـة ومـدربـة وقـادرة على الحوار الإيجـابي الـذي يوازن بين الحقوق والواجبـات ، ويصـون الاستقرار والسلم الاجتماعي.

(قرار رقم 1649 م . ع . ع . د 46 ، إبريل / نيسان 2019)

* * *

الملحق رقم (2) : قرار بشـــأن التقرير الســـنوى لمتـابعـة التقدم فى إنجـاز العقد العربى للتشغيل:

إن مـــؤتمـر العمـل العـربي المنعقـــد فـــي دورتـــه السادسة والأربعيـن (القاهـــــرة ، 14 – 21 إبريل / نيسان 2019) ،

بعد الاطلاع على التقرير السنوي لمتابعة التقدم في إنجاز العقد العربي للتشغيل - (الملحق رقم (2) من القسم الثانى/ البند الأول)،

وبعد الاستماع إلى الإيضاحات التي قدمها المدير العام لمكتب العمل العربي .

ونتيجة المناقشات والمداولات،

يقـــــرر :

1. أخذ العلم بالتقرير.
2. دعوة الدول العربية التي لم تعتمد العقد العربي للتشـــغيل والإســـتراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والمهني إلى اعتمـادهمـا طبقـا لقرار مؤتمر العمـل العربي رقم " 1424 " (المنامة/ مملكة البحرين (2010).
3. حث الدول العربية التي لم تعتمد التصـنيف العربي المعياري للمهن 2008 إلى المســارعة بـاعتمـاده إعمـالا لقرار مؤتمر العمـل العربي المرقم " 1401"، عمـان/المملكـة الأردنيـة الهاشمية 2009).
4. تقديم الشــكر لأطراف الإنتاج التي تابعت وثيقة متطلبات العقد العربي للتشــغيل ، خاصــة الجهـات التي وافت مكتب العمـل العربي بردودهـا المتعلقـة بتقرير المتـابعـة الســـنوي بهذا الشأن، وهي :

- ❖ **<u>حكومات:</u>** (مملكة البحرين، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المملكة العربية السـعودية ، جمهورية العراق، سـلطنة عُمان، دولة فلسـطين، دولة قطر، دولة الكويت، الجمهورية اللبنانية، جمهورية مصر العربية، الجمهورية اليمنية).
- ❖ **<u>منظمـات أصـــحـاب الأعمـال:</u>** (اتحـاد الصـــنـاعـات العراقي، الاتحـاد العـام لمقـاولات المغرب).

❖ **منظمات العمال:** (الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن، الاتحاد العام لنقابات العمال في العراق، الاتحاد العمالي العام في لبنان، الاتحاد المغربي للشغل).

5. توجيه الشكر والتقدير للدول التي أكدت في تقاريرها اعتماد التصنيف العربي المعياري للمهن، وهي: (المملكة الأردنية الهاشمية، مملكة البحرين، المملكة العربية السعودية، سلطنة عمُان، دولة فلسطين، جمهورية مصر العربية، غرفة تجارة وصناعة البحرين، غرفة تجارة وصناعة عمُان).
6. توجيه الشكر والتقدير للدول التي أوردت في تقاريرها اعتماد الإستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والمهني وهي: (المملكة الأردنية الهاشمية، المملكة العربية السعودية، جمهورية العراق، سلطنة عمُان، دولة فلسطين، الجمهورية اليمنية).
7. تكليف منظمة العمل العربية بمتابعة تنفيذ توصيات اجتماع الخبراء والندوة القومية حول "العقد العربي للتشغيل 2010-2020 .. التوجهات والمآلات" عمان/ المملكة الأردنية الهاشمية، 27-28 نوفمبر/ تشرين الأول 2018 ، بشأن متابعة متطلبات العقد العربي للتشغيل ومراجعة وتحديث:

أ- " الإستراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة والتشغيل" و "الإستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والمهني"، مع الأخذ في الاعتبار أهداف التنمية المستدامة 2030 وأبعادها الجوهرية.

ب- وثيقة العقد العربي للتشغيل في ضوء ما توصلت إليه الندوة من تصورات ورؤى مستقبلية، واستنادا إلى حصيلة إنجازات الدول العربية في هذا المضمار.

8. الاكتفاء بما تم تقديمه خلال السنوات الماضية وحتى الآن من تقارير متابعة سنوية، وعرض ما تتوصل إليه المنظمة من دراسات وتصورات بهذا الشأن فى دورة قادمة لمؤتمر العمل العربي.

(قرار رقم 1650 م . ع . ع . د 46 ، إبريل / نيسان 2019)

* * *

<u>الملحق رقم (3)</u> : قرار بشأن تقرير عن نتائج أعمال الدورة (17) للجنة شئون عمل المرأة العربية (القاهرة ، فبراير/ شباط 2019) :

إن مـــؤتمـر العمـل العـربي المنعقـــد فـــي دورتـــه السادسة والأربعيـن (القاهـــــرة ، 14 – 21 إبريل / نيسان 2019) ،

بعد الاطلاع على التقرير الخاص بنتائج أعمال الدورة (17) للجنة شئون عمل المرأة العربية (القاهرة ، فبراير / شباط 2019) (الملحق رقم (3) من القسم الثاني/ البند الأول)،

وبعد الاستماع إلى الإيضاحات التي قدمها المدير العام لمكتب العمل العربي.

ونتيجة المناقشات والمداولات،

يقـــــرر :

1. أخذ العلم بـالتقرير الخـاص بنتـائج أعمـال الدورة (17) للجنـة شـــئون عمل المرأة العربية (القاهرة، فبراير / شباط 2019) .
2. تكليف مكتب العمل العربي باتخاذ الخطوات اللازمة نحو متابعة وحث الدول الأعضـاء إلى تنفيذ ما ورد في الإستراتيجية العربية للنهوض بعمل المرأة .
3. الدعوة إلى تعزيز مهـارات المرأة العربيـة من خلال تكثيف البرامج التدريبية لبناء القدرات وتنمية مهارات القيادة لتشجيعها على المشاركة في جميع برامج التنمية المستدامة.
4. تأكيد توصية لجنة شؤون عمل المرأة العربية بشأن تكريم عدد من الشخصيات النسائية من الناشطات في مجال عمل المرأة ضمن رواد العمل العرب في الدورات المقبلة .

(قرار رقم 1651 م . ع . ع . د 46 ، إبريل / نيسان 2019)

* * *

البنـد الثـانـى

النظر فى قرارات وتوصيات مجلس الإدارة

قرار بشـــأن تقرير عن نتـائج أعمـال دورتي مجلس إدارة منظمـة العمـل العربيـة فيمـا بين الدورتين (45) و (46) لمؤتمر العمل العربي:

إن مـــؤتمـر العمـل العـربي المنعقـــد فـــي دورتـــه السادسة والأربعيـن (القاهـــــرة ، 14 – 21 إبريل / نيسان 2019) ،

بعد الاطلاع على البند الثاني من جدول الأعمال بشـــأن تقرير عن نتائج أعمال دورتى مجلس إدارة منظمة العمل العربية فيما بين الدورتين (45) و (46) لمؤتمر العمل العربى وهى :

1- الدورة (89) لمجلس الإدارة (أكتوبر/ تشرين أول 2018).

2- الـدورة (90) لمجلس الإدارة (مارس / آذار 2019).

وبعد الاستماع إلى الإيضاحات التى قدمها المدير العام لمكتب العمل العربى ،

ونتيجة المناقشات والمداولات ،

يقـــــرر :

1. أخـذ العلم بنتـائج أعمـال مجلس إدارة منظمـة العمـل العربيـة فى دورتيـه المنعقدتين فيمـا بين دورتى مؤتمر العمل العربي (45) 2018 و (46) 2019 ، وهما :
   - الدورة العادية التاسعة والثمانون .
   - الدورة العادية التسعون .
2. اعتماد الإستراتيجية العربية للنهوض بعمل المرأة في إطار أهداف التنمية المستدامة 2030.
3. توجيه الشـكر والتقدير للســادة رئيس وأعضــاء مجلس الإدارة على الجهود التي بذلوها خلال دورتي المجلس المذكورتين.

(قرار رقم 1652 م . ع . ع . د 46 ، إبريل / نيسان 2019)

* * *

ملاحق البند الثانى :

الملحق الأول : قرار بشأن تقرير عن نتائج أعمال الدورة العادية (102) للمجلس الاقتصادى والاجتماعي العربي (سبتمبر / أيلول 2018) :

يقـــــرر :

1. أخذ العلم بنتائج وقرارات الدورة (102) للمجلس الاقتصـــادي والاجتماعي العربي (سبتمبر / أيلول 2018) .
2. تكليف مكتب العمل العربى بتنفيذ التوصيات الصادرة عن الدورة المذكورة ذات الصلة بمنظمة العمل العربية .

(قرار رقم 1653 م . ع . ع . د 46 ، إبريل / نيسان 2019)

* * *

الملحق الثانى : قرار بشـــأن تقرير عن نتائج أعمال الدورة العادية (103) للمجلس الاقتصادى والاجتماعي العربي (فبراير/ شباط 2019) :

يقـــــرر :

1. أخذ العلم بنتائج وقرارات الدورة (103) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي (فبراير / شباط 2019) .
2. ضـــرورة الاســـتمرار في تقديم التقارير المهمة ذات الطابع القومي إلى دورات المجلس الاقتصادي والاجتماعي للإسهام في تعزيز العمل العربي المشترك.
3. تكليف مكتب العمل العربى بتنفيذ التوصيات الصادرة عن الدورة المذكورة ذات الصلة بمنظمة العمل العربية .

(قرار رقم 1654 م . ع . ع . د 46 ، إبريل / نيسان 2019)

* * *

البنـد الثالـث

متابعة تنفيذ قرارات مؤتمر العمل العربى السابق

- **قرار بشأن متابعة تنفيذ قرارات مؤتمر العمل العربى السابق :**

إن مـــؤتمـر العمـل العـربي المنعقـــد فـــي دورتـــه السادسة والأربعيـن (القاهـــــرة ، 14 – 21 إبريل / نيسان 2019) ،

بعد الاطلاع على الوثيقة الخاصـة بمتابعة تنفيذ قرارات الدورة الخامسـة والأربعيـــن لمؤتمر العمل العربى (القاهرة ، 8 – 15 إبريل / نيسان 2018) (البند الثالث من جدول الأعمال)،

وبعد الاستماع إلى الإيضاحات التي قدمها المدير العام لمكتب العمل العربى ،

ونتيجة المناقشات والمداولات،

يقـــــرر :

أخذ العلم بالتقرير الخاص بمتابعة تنفيذ قرارات الدورة الخامسـة والأربعيـــن لمؤتمر العمل العربى (القاهرة، 8 – 15 إبريل / نيسـان 2018) ، مع الإشـادة بالجهود التي بذلها المدير العام لمكتب العمل العربي ومعاونوه في المكتب والمعاهد والمراكز التابعة للمنظمة في تنفيذ قرارات المؤتمر .

(قرار رقم 1655 م . ع . ع . د 46 ، إبريل / نيسان 2019)

* * *

البنـد الرابـع

المسائل المالية والإدارية

إن مـؤتمـر العمل العـربي المنعقـد فـي دورتـه السادسة والأربعيـن (القاهـرة ، 14 – 21 إبريل / نيسان 2019) ،

بعد الاطلاع على التقرير الخاص بالموقف المالي لمنظمة العمل العربية من حيث المسـاهمات والمتأخرات على الدول الأعضاء حتى تاريخ 2019/4/1 (البند الرابع/ أولا)،

وبعد الاطلاع على توصيات مجلس الإدارة - الدورة تسعين - فى هذا الشأن ،

وبعد الاستماع إلى الإيضاحات التى قدمها ممثل المدير العام لمكتب العمل العربى ،

وبعد الاطلاع على تقرير اللجنة المالية المنبثقة عن المؤتمر .

أولا - قرار بشأن الموقف المالى لمنظمة العمل العربية من حيث المسـاهمات والمتأخرات على الدول الأعضاء حتى تاريخ 1 / 4 / 2019:

يقـــرر :

1. تقديم الشـكر والتقدير إلى الدول التى سـددت مسـاهماتها في موازنة المنظمة لعام 2019 وهي : (دولة الكويت " القسـط الأول " ، دولة قطر ، سـلطنة عُـمان ، دولة الامارات العربية المتحدة – المملكة المغربية) .
   - تم إرسـال إشـعار التحويل الخاص بمسـاهمة كل من المملكة العربية السـعودية وجمهورية مصر العربية في موازنة المنظمة لعام 2019 .
   - وكذلك الدولتان اللتان سددتا على حساب المتأخرات عن عام 2018 وهما (الجمهورية الإسلامية الموريتانية ، الجمهورية التونسية) .
2. حث الدول الأعضاء التي لم تسدد مساهماتها في موازنة المنظمة لعام 2019 إلى المبادرة بسـداد مسـاهماتها ، وكذلك الطلب من الدول التي عليها متأخرات بسـرعة السـداد لتتمكن المنظمة من الوفاء بالتزاماتها .
3. تـأكيد قرارات المجلس الاقتصـادي والاجتماعي والأجهزة الدسـتورية بشـأن جدولة المتأخرات على الدول الأعضاء.

(قرار رقم 1656 م . ع . ع . د 46 ، إبريل / نيسان 2019)

ثانيا:

(أ) قرار بشـــأن تقرير هيئة الرقابة المالية والإدارية لمنظمة العمل العربية ، ورد مكتب العمل العربي على ملاحظات الهيئة ، وإجراءات المنظمة بشـأن تقرير وتوصـيات لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة ، الدورة (27) لعام 2018 ، وتقارير مراقبي الحسابات عن الحسابات الختامية لمكتب العمل العربي والمعاهـــد والمراكـــز التابعـــة للمنظمـــــة للســـنة المالية المنتهـــية في 2018/12/31.

يقـــــرر :

- **المصـــادقة على تقرير هيئة الرقابة المالية والإدارية ، وتقارير مراقبي الحســـابات عن الحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في12/31/ 2018 لكل من :**

1. **مكتب العمل العربي / القاهرة.**
2. **المعـــهد العربي للثـــقافة العماليـــة وبحوث العمل / الجزائر.**
3. **المركز العربي لتنمـــية الموارد البـــشرية / طرابلس.**
4. **المركز العربي للتأمينات الاجتماعية / الخرطوم.**
5. **المعهد العربي للصحة والســـلامة المـــهنية / دمشـــق.**

(قرار رقم 1657 م . ع . ع . د 46 ، إبريل / نيسان 2019)

*** * ***

(ب) قرار بشأن تقرير المراقب الداخلي :

يقـــــرر :

1. أخذ العلم بالتقرير والتوصيات.
2. تكليف مكتب العمل العربي باتخاذ جميع الإجراءات بشـأن تنفيذ التوصـيات والملاحظات التي وردت في التقرير.

(قرار رقم 1658 م . ع . ع . د 46 ، إبريل / نيسان 2019)

*** * ***

(ج) قرار بشـأن تقرير وتوصـيات الاجتماع (27) للجنة المنظمات للتنسـيق والمتابعة المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي (القاهرة ، يوليو / تموز 2018) وردود وإيضاحات المنظمة بشأنها :

يقـــــرر :

1. أخذ العلم بتقرير وتوصيات الاجتماع السابع والعشرين للجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي (القاهرة، يوليو / تموز 2018).
2. تكليف المدير العام لمكتب العمل العربي باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة بشـــأن تنفيذ التوصيات بقدر تعلق الأمر بالمنظمة.

(قرار رقم 1659 م . ع . ع . د 46 ، إبريل / نيسان 2019)

* * *

ثالثا : قرار بشأن التوصيات العامة للجنة المالية :

يقــرر :

1. تأكيد قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والأجهزة الدستورية بشأن جدولة المتأخرات على الدول الأعضاء وذلك لتغطية العجز في صندوق مكافأة نهاية الخدمة.
2. تأكيد منظمة العمل العربية اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة وفقا للنظم واللوائح بشـــأن تنفيذ كل ما ورد في توصيات هيئة الرقابة المالية والإدارية.
3. حث منظمة العمل العربية إلى العمل على تنويع مصـــادر وآليات التمويل الذاتي ، وتقديم الشكر للمدير العام على جهوده الفعالة وحرصه على تحقيق التمويل الذاتي تنفيذا لقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
4. تأكيد المنظمة والدول التي تستضيف المعاهد والمراكز التابعة لها تسديد مساهماتها في موازنة تلك المعاهد والمراكز حتى تتمكن من أداء الدور المنوط بها.
5. توجيه الشكر والتقدير إلى القطاعين الاقتصادي والاجتماعي (إدارة المنظمات والاتحادات العربية) بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية على تعاونهما المثمر مع منظمة العمل العربية.
6. تقديم الشكر لرئيس هيئة الرقابة المالية والإدارية والسادة أعضاء الهيئة على اداء مهامهم على الوجه الاكمل.
7. تقديم الشكر لممثل السكرتير العام وأعضاء السكرتارية الفنية للجنة المالية على ما بذلوه من جهد وتعاون في سبيل إنجاح أعمال اللجنة.

(قرار رقم 1660 م . ع . ع . د 46 ، إبريل / نيسان 2019)

* * *

البنـد الخامـس

تطبيق اتفاقيات وتوصيات العمل العربية

- **قرار بشأن تطبيق اتفاقيات وتوصيات العمل العربية :**

إن مـــؤتمـر العمـل العـربي المنعقـــد فـــي دورتـــه السادسة والأربعيـن (القاهـــــرة ، 14 – 21 إبريل / نيسان 2019) ،

بعد الاطلاع على الوثيقة الخاصـة بتطبيق اتفاقيات وتوصيات العمل العربية والمتضمنة تقرير لجنة الخبراء القانونيين عن نتائج أعمال دورتها التاســـعة والثلاثين (القاهرة ، ديســـمبر/ كانون الأول 2018) (البند الخامس من جدول الأعمال) ،

وبعد الاطلاع على توصية مجلس الإدارة في دورته التسعين (القاهرة، مارس/ آذار 2019)،

وبعد مناقشـة تقرير لجنة تطبيق اتفاقيات وتوصيات العمل العربية المنبثقة عن المؤتمر لمناقشة هذا الموضوع ،

يقـــــرر :

1. اعتماد تقرير لجنة تطبيق اتفاقيات وتوصيات العمل العربية مع الأخذ بالملاحظات التى أقرها المؤتمر العام .
2. توجيـه الشـــكر والتقدير للدول العربيـة على تفاعلها الإيجـابي مع منظمـة العمل العربية في إرسال تقارير متابعة الاتفاقيات المصادق عليها وغير المصادق عليها.
3. تثمين جهود منظمـة العمـل العربيـة ولجنـة الخبراء القـانونيين في تـدريـب الكوادر المعنيـة بمعـايير العمل العربية ، والدعوة للاســـتمرار في تكوين قاعدة من الكفاءات العربية المدربة والقادرة على تفعيل النشاط المعياري العربي.

(قرار رقم 1661 م . ع . ع . د 46 ، إبريل / نيسان 2019)

* * *

البنـد السادس

مذكرة المدير العام لمكتب العمل العربي

حول الدورة (108) لمؤتمر العمل الدولي (جنيف ، يونيو / حزيران 2019)

- قرار بشـــأن مذكرة المدير العام لمكتب العمل العربي حول الدورة (108) لمؤتمر العمل الدولي (جنيف ، يونيو / حزيران 2018):

إن مـــؤتمـر العمل العـربي المنعقـــد فـــي دورتـــه السادسة والأربعيـن (القاهـــــرة ، 14 – 21 إبريل / نيسان 2019) ،

بعد الاطلاع على الوثيقة الخاصـــة بمذكرة المدير العام لمكتب العمل العربي حول الدورة (108) لمؤتمر العمل الدولي (جنيف ، يونيو / حزيران 2019) (البند الســـادس من جدول الأعمال) ،

وبعد الاطلاع على توصية مجلس الإدارة في دورته التسعين (القاهرة، مارس/ آذار 2019)، وبنتيجة المناقشات والمداولات ،

يقـــــرر :

1. أخذ العلم بالتقرير .
2. الموافقة على مقترحات وتصـورات منظمة العمل العربية بشـأن تنظيم الاجتماع التنسـيقي الأول للمجموعة العربية المشـاركة في الدورة (108) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2019 وذلك مساء يوم الأحد الموافق 9 يونيو / حزيران 2019 بقاعة مجلس إدارة مكتب العمل الدولي بجنيف .
3. اعتماد جدول أعمال الاجتماع التنســـيقي الأول للمجموعة العربية كما ورد في وثيقة هذا البند ، ومتابعة وإضـافة أية موضـوعات أخرى قد تسـاعد على دعم المطالب والاحتياجات التنموية للبلدان العربية ، وإحاطة المجموعة العربية علما بذلك .
4. تأكيد أهمية مواصـلة العمل بتكليف رئيس المجموعة العربية بإلقاء كلمة في مؤتمر العمل الدولي باسم البلدان العربية .

5. تأكيد أهمية استمرار سعادة المدير العام لمنظمة العمل العربية فى إعداد وتقديم تقرير سنوي إلى مؤتمر العمل الدولي عن المستوطنات الإسرائيلية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية على أصحاب الأعمال والعمال في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى ، وكذلك التقرير التحليلي حول ملحق تقرير المدير العام لمكتب العمل الدولي بشأن أوضاع العمال في الأراضي العربية المحتلة .
6. تكليف مكتب العمل العربي باتخاذ الإجراءات التنظيمية المناسبة لعقد الملتقى الدولي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى على هامش اجتماعات الدورة (108) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2019 ، وتوفير جميع التسهيلات ، ومقومات إنجاح هذا النشاط المهم ، وتحقيق الأهداف المرجوة منه ، وذلك بالتنسيق والتعاون مع الجهات الفلسطينية ذات العلاقة .
7. تكليف مكتب العمل العربي بتعميم الدعوة على أطراف الإنتاج الثلاثة للمشاركة في الاجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية واللجان المنبثقة عنه ، والفعاليات العربية الأخرى ، واتخاذ الترتيبات التنفيذية المناسبة ، وإعداد الوثائق الخاصة بهذه الاجتماعات، وتوفير مقومات إنجاحها ، وتحقيق الأهداف المرجوة منها.
8. دعوة الوفود العربية ، وبوجه خاص الأعضاء العرب بمجلس إدارة مكتب العمل الدولي ، إلى الاستمرار في دعم المطالب وتلبية الاحتياجات التنموية الفلسطينية بالاعتماد على قرارات الأجهزة الدستورية لمنظمة العمل العربية ذات العلاقة ، وبخاصة قرارات الدورات (87 – 88 – 89 – 90) لمجلس الإدارة ، وقرارات الدورة (45) لمؤتمر العمل العربي ، ومنها :
   - الطلب من منظمة العمل الدولية ، بالتنسيق مع منظمة العمل العربية ، إرسال بعثة متخصصة للاطلاع على حقوق العمال الفلسطينيين لدى سلطات الاحتلال منذ عام 1970 وحتى تاريخه ، واتخاذ ما يلزم لسداد أجور ومستحقات العمالة الفلسطينية وفقا للمعايير الدولية ، وإعلان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل .
   - دعم الصندوق الوطني الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية للعمال والترويج له من أجل تحقيق الأهداف النبيلة التي أنشئ من أجلها .

- دعوة منظمة العمل الدولية ، بالتنسيق مع منظمة العمل العربية ، لعقد مؤتمر المانحين لدعم صندوق فلسطين للتشغيل والحماية الاجتماعية للعمال لتوفير التمويل اللازم للصندوق وإيجاد فرص العمل اللائق لعمال فلسطين .
- دعوة الدول العربية لتمويل إنشاء مركز تدريبي لتأهيل وتدريب العمال الفلسطينيين بهدف تنمية قدراتهم في الحصول على فرص العمل .
- إدانة الاعتداءات الإسرائيلية الممنهجة على عمال وشعب فلسطين فى الأراضي العربية المحتلة ، ومطالبة المجتمع الدولي بجميع مؤسساته وآلياته لوضع حد لهذه الانتهاكات التى تمثل اعتداء صارخا على القانون الدولى ومواثيق حقوق الإنسان.
- مطالبة منظمة العمل الدولية بتوفير الدعم اللازم لتفعيل الصندوق الوطنى الفلسطينى للتشغيل والحماية الاجتماعية من أجل توفير فرص العمل لعمال فلسطين .
- الطلب من منظمة العمل الدولية متابعة تنفيذ القرارات الصادرة بإدانة الكيان الصهيوني وممارساته اللاإنسانية واسترداد المستحقات المالية للعمال الفلسطينيين لدى سلطات الاحتلال .
- مخاطبة منظمة العمل الدولية لوضع بند دائم على جدول أعمال مؤتمر العمل الدولي بشأن أوضاع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى.

9. تقديم الشكر إلى معالي السيد / محمد يتيم - وزير الشغل والإدماج المهني بالمملكة المغربية - على استعداده لتقديم خطة العمل المقترحة من دولة فلسطين ، وذلك من خلال اجتماع اللجنة الجامعة التي ستناقش وثيقة الإعلان النهائي للمئوية المزمع إقرارها خلال مؤتمر العمل الدولي الدورة (108) يونيو / حزيران 2019.
10. دعم جهود المدير العام لمكتب العمل العربى الهادفة إلى تعزيز علاقات التعاون بين المجموعة العربية ومنظمة العمل الدولية من أجل تحقيق المزيد من المكاسب للمنطقة العربية وفق تطلعاتها واحتياجاتها المستقبلية في مجالات العمل والعمال والتنمية المستدامة.
11. تقديم الشكر للأعضاء العرب في مجلس إدارة منظمة العمل الدولية على جهودهم المتميزة في الدفاع عن المصالح العربية المطروحة على جدول أعمال المجلس .

12. تقديم الشــكر والتقدير إلى ســعادة المدير العام لمنظمة العمل العربية على حســن الإعداد والتحضير لعقد اجتماعات المجموعة العربية على هامش اجتماعات مؤتمر العمل الدولي، وعلى الجهود المبذولة لتعزيز التنسـيق والتعاون بين الوفود العربية وتقوية التكتل العربي للدفاع عن المصالح المشتركة للبلدان العربية .

(قرار رقم 1662 م . ع . ع . د 46 ، إبريل / نيسان 2019)

*** * ***

البند السابع

تشكيل لجنة الخبراء القانونيين (2019 – 2022).

قرار بشأن تشكيل لجنة الخبراء القانونيين بمكتب العمل العربى (2019 – 2022) :

إن مؤتمر العمل العربي المنعقد في دورته السادسة والأربعين (القاهرة ، 14 – 21 إبريل / نيسان 2019) ،

بعد الاطلاع على الوثيقة الخاصة بتشكيل لجنة الخبراء القانونيين (2019– 2022).

(البند السابع من جدول الأعمال) ،.

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الإدارة فى دورته التسعين (القاهرة ، مارس/ آذار 2019) ،

وبعد الاستماع إلى الإيضاحات التى قدمها المدير العام لمكتب العمل العربى ،

وبعد المناقشات والمداولات ،

يقـــــرر :

1. الموافقة على السادة التالية أسماؤهم لعضوية لجنة الخبراء القانونيين (2019 – 2022):

1. الأستاذ / حمادة أبو نجمة	المملكة الأردنية الهاشمية
2. الدكتور / علي فيصل الصديقي	مملكة البحرين
3. الأستاذ / محمد كشو	الجمهورية التونسية
4. الدكتورة / إيمان خزعل	الجمهورية اللبنانية
5. الأستاذ / إيهاب عبد العاطي عليان	جمهورية مصر العربية

2. تقديم الشكر والتقدير للسيدات والسادة رئيس وأعضاء اللجنة على جهودهم المبذولة خلال فترة ولايتهم السابقة.

(قرار رقم 1663 م . ع . ع . د 46 ، إبريل / نيسان 2019)

* * *

البند الثامن

تعيين المدير العام لمنظمة العمل العربية (2019 – 2023)

إن مـــؤتمـر العمـل العـربي المنعقـــد فـــي دورتـــه السادسة والأربعيـن (القاهـــــرة ، 14 – 21 إبريل / نيسان 2019) ،

بعـــد الاطـــلاع على الـــوثيقة الخـاصة بتعـيين المدير العـــام لمنظـــمة العمـل العـــربية (2019 – 2023) - (البند الثامن من جدول الأعمال) ،.

ونتيجة المناقشات والمداولات ،

يقـــــرر :

1- تعيين ســـعادة الســـيد / فايز علي المطيري مديرا عاما لمنظمة العمل العربية – بإجماع الفرق الثلاثة – لفتـــــرة ولاية ثـــانية مـــدتها أربع سنوات (إبريل / نيسان 2019 إلى إبريل / نيسان 2023).

2- توجيه الشـكر والتقدير لسـعادة السـيد / فايز علي المطيري – المدير العام لمنظمة العمل العربية - على جهوده خلال فترة ولايته الأولى ، التي شهدت نقلة نوعية وتطويرا ملموسا في أداء المنظمة.

(قرار رقم 1664 م . ع . ع . د 46 ، إبريل / نيسان 2019)

* * *

البند التاسع

تعزيز دور الاقتصاد الأزرق لدعم فرص التشغيل

- قرار بشأن تعزيز دور الاقتصاد الأزرق لدعم فرص التشغيل :

إن مـــؤتمـر العمل العـربي المنعقـــد فـــي دورتـــه السادسة والأربعيـن (القاهـــــرة ، 14 – 21 إبريل / نيسان 2019) ،

بعـد الاطـــلاع على الـوثيقة الخاصة بشأن تعزيز دور الاقتصاد الأزرق لدعم فرص التشغيل (البند التاسع من جدول الأعمال) ،

وبعد مناقشة تقرير اللجنة الفنية المنبثقة عن المؤتمر لمناقشة هذا الموضوع ،

يقـــــرر :

- اعتماد تقرير لجنة تعزيز دور الاقتصـــاد الأزرق لدعم فرص التشـــغيل ، مع الأخذ بالملاحظات التى أقرها المؤتمر العام .

(قرار رقم 1665 م . ع . ع . د 46 ، إبريل / نيسان 2019)

* * *

البنـد العاشر

دور التكنولوجيا الحديثة في إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل

- قرار بشأن دور التكنولوجيا الحديثة في إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل:

إن مـؤتمـر العمل العـربي المنعقـد فـي دورتـه السادسة والأربعيـن (القاهـرة ، 14 – 21 إبريل / نيسان 2019) ،

بعـد الاطـلاع على الوثيقة الخاصة بشأن دور التكنولوجيا الحديثة في إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل (البند العاشر من جدول الأعمال) ،

وبعد مناقشة تقرير اللجنة الفنية المنبثقة عن المؤتمر لمناقشة هذا الموضوع ،

يقـرر :

- اعتماد تقرير لجنة دور التكنولوجيا الحديثة في إدماج الأشـخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل ، مع الأخذ بالملاحظات التى أقرها المؤتمر العام .

(قرار رقم 1666 م . ع . ع . د 46 ، إبريل / نيسان 2019)

* * *

البند الحادي عشر

تكريم رواد العمل العرب

إن مـــؤتمـــر العمـل العـربي المنعقـــد فـــي دورتـــه السادسة والأربعيـن (القاهـــــرة ، 14 – 21 إبريل / نيسان 2019) ،

بعد الاطلاع على الوثيقة الخاصـــة بتكريم رواد العمل العرب (البند الحادي عشـــر من جدول الأعمال) ،

يقـــــرر :

- تقديم التهنئة للسيدات والسادة رواد العمل العرب الذين تم تكريمهم فى الدورة (46) لمؤتمر العمل العربى ، والإشادة بدورهم وجهودهم في تعزيز قضـايا العمل والعمال في أوطانهم وعلى المستوى العربي.

(قرار رقم 1667 م . ع . ع . د 46 ، إبريل / نيسان 2019)

*** * ***

البند الثاني عشر

تحديد مكان وجدول أعمال الدورة السابعة والأربعين

لمؤتمر العمل العربى (إبريل / نيسان 2020)

- قـــرار بشـأن تحـــديد مكان وجدول أعمال الدورة السابعة والأربـعيـــن لمؤتمر العمل العربى (إبريل / نيسان 2020) :

إن مـــؤتمـر العمـل العـربي المنعقـــد فـــي دورتـــه السادسة والأربعيـن (القاهـــــرة ، 14 – 21 إبريل / نيسان 2019) ،

بعد الاطلاع على الوثيقة الخاصة بتحديد مكان وجدول أعمال الدورة السابعة والأربـــعـــيـــن لمؤتمر العمل العربي لعام 2020 (البند الثاني عشر من جدول الأعمال) ،

وبعد الاطلاع على المـادة الخـامســـة (الفقرتين الأولى والثانية) من دســـتور منظمة العمل العربية بشأن تحديد مكان وزمان انعقاد المؤتمر ،

وبعد الاطلاع على المادة التاسـعة عشـرة من نظام العمل بمؤتمر العمل العربى بشـأن تحديد جدول أعمال الدورة التالية للمؤتمر ،

وبعد الاطلاع على توصية مجلس الإدارة فى دورته التسعين (القاهرة، مارس/ آذار 2019) بشأن تحديد جدول أعمال الدورة (47) للمؤتمر .

وبعد الاستماع إلى الإيضاحات والمعلومات التى قدمها المدير العام لمكتب العمل العربى،

وعلى ضوء المناقشات ، اتخذ المؤتمر ما يلى :

أولا - قرار بشأن تحديد مكان انعقاد الدورة (47) لمؤتمر العمل العربي لعام 2020 :

يقـــــرر :

- الترحيب بالدعوة الكريمة من سـلطنة عُمان لاسـتضـافة أعمال الدورة (47) لمؤتمر العمل العربي (إبريل / نيسان 2020) في العاصمة العُمانية مسقط .

(قرار رقم 1668 م . ع . ع . د 46 ، إبريل / نيسان 2019)

* * *

ثانيا - قرار بشأن تحديد جدول أعمال الدورة (47) لمؤتمر العمل العربي لعام 2020:

يقـــــرر :

تحديد جدول أعمال الدورة (47) لمؤتمر العمل العربي (إبريل / نيســـان 2020) على النحو التالي :

1. تقرير المدير العام لمكتب العمل العربى .
2. النظر فى قرارات وتوصيات مجلس الإدارة .
3. متابعة تنفيذ قرارات مؤتمر العمل العربى السابق.
4. المسائل المالية والخطة والموازنة.
5. تطبيق اتفاقيات وتوصيات العمل العربية.
6. مذكرة المدير العام لمكتب العمل العربى حول الدورة (109) لمؤتمر العمل الدولى (جنيف، يونيو / حزيران 2020).
7. تشكيل الهيئات الدستورية.
8. بند فني حول " أثر التطور التكنولوجي على بيئة العمل " .
9. بند فني حول " متطلبات الاقتصاد الأخضر لتوفير فرص العمل " .
10. تحديد مكان وجدول أعمال الدورة (48) لمؤتمر العمل العربى (إبريل / نيســـان 2021).

(قرار رقم 1669 م . ع . ع . د 46 ، إبريل / نيسان 2019)

* * *

فايز على المطيرى	**كميل شاكر أبو سليمان**
المدير العام	**وزير العمل**
لمنظمة العمل العربية	**بالجمهورية اللبنانية**
سكرتير عام المؤتمر	**رئيس المؤتمر**

ثانيا :
تقارير اللجان الفنية

تقرير لجنة
تطبيق الاتفاقيات والتوصيات

أولا : تنفيذا للمادة الخامســـة عشـــرة من نظام العمل بمؤتمر العمل العربي ، قرر المؤتمر العام في دورته السادسة والأربعين (القاهرة ، 14 – 21 إبريل / نيسان 2019) تشكيل لجنة تطبيق اتفاقيات وتوصـيات العمل العربية لغرض دراســة البند الخامس من جدول أعماله ، وتقديم تقرير بنتيجة ذلك إلى المؤتمر العام .

ثانيا : شارك في أعمـال اللجنة **(43)** عضوا من أطراف الإنتاج الثلاثة . **(مرفق رقم 1)**

ثالثا - انتخبت اللجنة في بداية أعمالها هيئة رئاستها على النحو التالي :

- **السيدة / سلوى محمد عبد الله (حكومات / جمهورية السودان) رئيسا ومقررا**

رابعا - مثل منظمة العمل العربية في اجتماعات اللجنة كل من :

- السيد / حمدي أحمد ممثل السكرتير العام
- السيد / رابح مقديش
- السيدة / حنان قايد
- السيدة / مستورة عطية
- السيد / مروان عثمان الرايس

وقد حضـــرت **اجتماع اللجنة الدكتورة/ إيمان خزعل - رئيس لجنة الخبراء القانونيين،** وذلك بهدف ضـمان اسـتمرار وتعزيز التواصـل بين لجنة الخبراء القانونيين ولجنة تطبيق اتفاقيات وتوصـيات العمل العربية، ودعم وتعزيز الحوار بينهما من أجل النهوض بالنشاط المعياري العربي.

خامسـا - عقدت اللجنة جلسـتي عمل تدارسـت خلالهما البند الخامس من جدول أعمال المؤتمر ، الخاص بتطبيق اتفاقيات وتوصيات العمل العربية والذى يتضمن:

الجزء الأول: دراسة التقارير السنوية حول اتفاقيات العمل العربية محل المتابعة .

الجزء الثاني: متابعة الرد على ملاحظات لجنة الخبراء القانونيين .

الجزء الثالث: دراسة تقارير وردت بعد انعقاد اجتماع اللجنة خلال العام السابق 2017 .

سادسا - أسفرت مناقشات اللجنة عن النتيجة التالية:

الموافقة على تقرير لجنة الخبراء القانونيين، وذلك كما هو مبين بتقرير لجنة الخبراء المعروض في البند الخامس من جدول أعمال المؤتمر.

سابعا - أخذت اللجنة علما بما توصلت إليه لجنة الخبراء القانونيين بشأن التوصيات العامة، **وهى كما يلي** :

1. تثمن اللجنة تفاعل الدول الأعضاء من خلال عدد التقارير المرسلة ، والجهود المبذولة في إعدادها، وتأمل أن يستمر هذا التفاعل ويتعزز لتحقيق الأهداف المنشودة من النشاط المعياري للمنظمة.
2. لاحظت اللجنة أن بعض الدول الأعضاء أشار في تقاريره إلى أن عدم عرضه الاتفاقيات على السلطة المختصة بالتصديق، يرجع إلى وجود اختلافات بين تشريعها الوطني والنصوص الواردة في هذه الاتفاقيات ، وترى اللجنة أن المبررات المشار إليها يجب ألا تكون عائقا دون قيام الدول الأعضاء بالعرض الذي يمثل في حد ذاته التزاما يقع على عاتق الدولة بموجب نظام اتفاقيات وتوصيات العمل العربية ، وهو لا يعني وجوب التصديق على الاتفاقية .

ثم إن التصديق ، في حالة إقراره ، يسمح بملاءمة التشريع الوطني المعايير وتطويره، وهو ما يؤدي إلى تحقيق أحد أهم الأهداف التي قامت منظمة العمل العربية من أجلها ، وهو توحيد وتقارب تشريعات العمل في الدول العربية.

3. لاحظت اللجنة أن بعض الدول أورد في تقاريره أن عدم عرض الاتفاقيات على السلطة المختصة يرجع إلى صعوبات تتعلق بنظامها الدستوري ، وترى اللجنة أن الالتزام بالعرض ينبغي أن يتم لدى السلطة المختصة بالتصديق وفقا لدستور كل دولة، وبالتالي فإن العرض أو الدراسة التي تقوم بها أي سلطة أخرى غير المختصة بالتصديق لا يمكن اعتباره وفاء بذلك الالتزام.
4. تدعو اللجنة الدول الأعضاء إلى الأخذ بمبدأ التصديق الجزئي المنصوص عليه في معظم الاتفاقيات، مما يؤدي إلى تحقيق المزيد من التصديقات على هذه الاتفاقيات والارتباط التدريجي بالمعايير الواردة فيها حسب ظروفها المحلية.
5. تؤكد اللجنة ضرورة الرد وفقا لنماذج التقارير المعدة من مكتب العمل العربي، كما تؤكد ضرورة إدراج نصوص التشريع الوطني في التقارير المرسلة من الدول الأعضاء حتى تتمكن اللجنة من الاطلاع عليها وتتثبت من توافر التغطية التشريعية لأحكام الاتفاقيات محل المتابعة.

6. تؤكد اللجنة أن قيام الدولة بعرض اتفاقية على السلطة المختصة بالتصديق لا يحول دون قيام مكتب العمل العربي بإعادة مفاتحة الدولة كل سنتين لموافاته برأيها فيما تم اتخاذه من إجراءات بشأن تلك الاتفاقية وفقا لنص المادة الثانية عشرة من نظام اتفاقيات وتوصيات العمل العربية.
7. تؤكد اللجنة ضرورة الالتزام بالمواعيد المحددة لتلقي تقارير المتابعة من قبل الدول الأعضاء، حتى تتمكن اللجنة من دراستها وإبداء الملاحظات بشأنها ومن ثم عرضها على المؤتمر العام.
8. تؤكد اللجنة دعوتها الدول المعنية لإحداث وحدة إدارية (إن كانت غير موجودة) تختص بالمسائل المتعلقة بمعايير العمل العربية والدولية، وتزويدها بالكفاءات المؤهلة اللازمة.
9. تؤكد اللجنة دعوتها الدول العربية لإشراك أحد الموظفين المختصين بمعايير العمل في الجهات الحكومية المعنية ضمن الوفد الحكومي في مختلف دورات مؤتمر العمل العربي لحضور أشغال لجنة تطبيق الاتفاقيات والتوصيات وتأمين الحوار والتواصل بين هؤلاء الموظفين ولجنة الخبراء الممثلة برئيسها في المؤتمر ومكتب العمل العربي لتحقيق التنفيذ الكامل والصحيح لالتزامات الدول الأعضاء بشأن المعايير.
10. تدعو اللجنة الدول الأعضاء للتعريف بمعايير العمل العربية على أوسع نطاق ، وباعتماد مختلف الوسائل ، وبالأخص الإعلام والندوات والحلقات الدراسية لدى أطراف الإنتاج الثلاثة والجهات الأخرى المعنية مثل الصحافة، القضاء، المحاماة، الجامعة، منظمات المجتمع المدني، كما تدعوها لبحث إمكان تدريس مادة معايير العمل في المؤسسات الجامعية ذات الصلة.

* * *

تقرير لجنة

تعزيز دور الاقتصاد الأزرق لدعم فرص التشغيل

أولا: استنادا إلى أحكام المادة السابعة عشرة من نظام العمل بمؤتمر العمل العربي، شكل المؤتمر في دورته السادسة والأربعين (القاهرة / جمهورية مصر العربية، 14 – 21 إبريل/ نيسان 2019) لجنة فنية من بين أعضائه لدراسة البند التاسع من جدول أعماله وعنوانه **"تعزيز دور الاقتصاد الأزرق لدعم فرص التشغيل " .**

ثانيا : وعملا بأحكام المادة الخامسة والثلاثين من نظام العمل بمؤتمر العمل العربي بشأن هيئة مكاتب اللجان، اختارت اللجنة في بداية أعمالها هيئة مكتبها على النحو التالي :

1- السيد / كاظم شمخي عامر (عمال / العراق) رئيسا

2- الأستاذ / مصطفى أحمد عيادة (حكومات / مصر) نائبا للرئيس

3- الأستاذة / هند سليمان محمد (أصحاب أعمال / الإمارات) مقررا

ثالثا : شارك في أعمال اللجنة عدد (66) عضوا يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة والسكرتارية الفنية (مرفق كشف بأسماء السادة أعضاء اللجنة).

رابعا : مثل منظمة العمل العربية في اجتماعات اللجنة وقام بأعمال السكرتارية الفنية كل من:

- السيد / محمد شريف **ممثل السكرتير العام**
- السيدة / رباب طلعت حامد
- السيدة / مستورة عطية
- الآنسة / نسرين خليل

خامسا : عقدت اللجنة اجتماعاتها خلال يومي 15 و 16 إبريل / نيسان 2019 لمناقشة البند التاسع من جدول أعمال المؤتمر **" تعزيز دور الاقتصاد الأزرق لدعم فرص التشغيل "** ، حيث اعتمدت اللجنة وثيقة البند التي أعدها مكتب العمل العربي كورقة عمل أساسية مثلت محور مناقشات اللجنة.

سادسا : في ضوء المداخلات والمناقشات التي جرت من قبل أعضاء اللجنة ، والاطلاع على بعض التجارب العربية التي عرضها بعض السادة أعضاء اللجنة عن تجارب بلدانهم ، تم إقرار **التوصيات التالية :**

1- التأكيد على أن تستفيد المنطقة العربية من إمكانات الاقتصاد الأزرق فى تعزيز الاستثمارات والنمو وفرص العمل والتخفيف من الفقر مع الحفاظ على بيئة بحرية نظيفة وصحية.

2- بلورة رؤية عربية واضحة للاستفادة من الموارد البحرية، بما يضمن الاستخدام المستدام لهذه الموارد، ويعزز من العوائد الاقتصادية والاجتماعية منها، خاصة توفير فرص العمل اللائق للشباب العربى، على أن تقوم الحكومات العربية بصياغة البرامج التنفيذية فى قطاعات الاقتصاد الأزرق المختلفة وفقاً لأولوياتها.

3- إيجاد مجال تشريعي وقانونى واقتصادى ومعرفى يدعم التوجه نحو استغلال جميع الموارد البحرية فى ضوء أهداف التنمية المستدامة، مع منح قدر كافٍ من الحوافز التي تشجع على ذلك.

4- دعم وتنويع الاستثمارات العامة والخاصة فى الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بمجالات الاقتصاد الأزرق كمصدر لزيادة الدخل القومي والتقليل من البطالة.

5- تشجيع القطاع الخاص وتحفيزه على إقامة محميات حديثة لزيادة نمو وتنوع الثروات المائية والحيوانية لتحقيق الأمن الغذائي العربي.

6- تعزيز الترابط بين النظم الأيكولوجية والصناعات والأنشطة البشرية التي تركز على المسطحات المائية وتقليل تأثيراتها على التغيرات المناخية.

7- العمل على تذليل الفوارق في القدرات البحثية والابتكارية في المجالات المائية بما يعزز العدالة في الاستفادة من الإمكانات البحرية الهائلة للدول العربية لدعم التشغيل وتوفير فرص عمل جديدة.

8- التعاون النشط وتبادل المعلومات والمعارف ، وأفضل الممارسات، والدروس المستفادة، ووجهات النظر، والأفكار، بين الدول العربية ، وبينها وبين الدول ذات التجارب الرائدة في مجال توليد الطاقة الطبيعية من الرياح والمياه من خلال إدارة سديدة تحرص على تحقيق مستقبل مستدام للإنسان والمجتمع والثروات والبيئة.

9- تيسير الوصول إلى التمويل ، خاصة للشركات المتوسطة والصغيرة، والتي تلعب دورا أساسيا في تنويع مجالات النمو الاقتصادي والتشغيل الكامل للعاملين ، وخفض معدلات الفقر في المنطقة العربية ، واستغلال موارد الاقتصاد الأزرق.

10- ضـرورة العمل على تمكين جميع البلدان العربية من التمتع بكامل فوائد الاقتصـاد الأزرق، باسـتخدام أفضـل الممارسـات الناتجة عن الحوار الاجتماعي ، وتأسـيس إطار مرجعي للسياسات على المستويات كافة.

11- تأكيد أن الاستثمار في البحوث والابتكار ضروري للتصدي للتحديات الرئيسية في المنطقة، وتقديم حلول متخصصة ، وإيجاد أنماط عمل جديدة في قطاعات الاقتصاد الأزرق.

12- تعزيز روح المبادرة والابتكار والمشـروعات المتوسـطة والصـغيرة القائمة على الاسـتغلال الكفء والمستدام لموارد الاقتصاد الأزرق لإيجاد مزيد من فرص العمل.

13- الحـاجـة إلى دمج السـيـاسـات والإجراءات المطلوبـة لتعزيز الاقتصـاد الأزرق فى الإستراتيجيات الوطنية مع تحديدها كأولويات ملحة في إطار التنمية المستدامة.

14- إجراء الإصـلاحات المحلية اللازمـة لتوفير بيئة أكثر ملاءمة للاسـتثمارات في قطاعات الاقتصـاد الأزرق ، مع توجيـه الصـناديق السـيادية وجهات التمويل الإقليمية والدولية للاسـتثمار في هذا المجال لتوسـيع خيارات التشـغيل في أسـواق عمل جديدة ، وفرص لائقة والاستفادة من التجارب والمبادرات العربية في استدامة البحار والمحيطات ومكوناتها.

15- دعوة منظمة العمل العربية إلى عقد نشـاط قومي حول أهمية الاقتصـاد الأزرق في توفير فرص العمل للوقوف على أبرز المشـاكل والمعوقات التي يواجهها هذا النوع من الاقتصـاد ، والتعرف على التجارب العربية الرائدة.

16- إنشـاء نظـام معلومـات داعم للإدارة الـذكيـة في التخطيط والتنفيذ والمراقبـة البحريـة بهدف توسيع آفاق النمو المستدام للثروات الطبيعية وحسن استثمارها.

17- الدعوة إلى تطوير قدرات تفتيش العمل في الموانئ ، وحمايـة العـاملين في هذا القطاع طبقا للتشريعات الوطنية ومعايير العمل العربية والدولية.

18- تأكيد أهمية التنمية السـاحلية المتكاملة والتخطيط في المجال البحري بتعزيز التعاون الإداري والتعاون الإقليمي.

19- العمل على حماية المخزون السـمكي ، ومنع الاسـتهلاك المفرط لهذا المخزون ، لرفع القدرة التنافسية في الأسواق العالمية.

20- اتخاذ إجراءات موضـوعية لحماية الأنهار والبحار والمسـطحات المائية وتخليصـها من التلوث ومخلفات الحروب وغرق السفن.

21- تحديث مناهج وأدوات ووسـائل التدريب المهني والتعليم البحري في المؤسـسـات والمراكز ذات العلاقة ، لتأهيل قوة عمل بإنتاجية عالية.

22- عمل شراكة بين قطاعات العمل في الدول العربية بشأن الاستثمار في مجال السياحة والنقل والشحن ومعالجة التلوثات التي تضر بالمياه والمناخ وصحة البشر.

23- اتخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ علي المياه الجوفيه كمخزون إســـتراتيجي للأجيال القادمة، ومنع طمر النفايات والمخلفات الصناعية التي تؤثر على الثروة المائية.

سابعا - سجلت اللجنة شكرها وتقديرها لمعالي السيد / فايز المطيري - المدير العام - لحسن اختيار هذا الموضـــوع المهم كمصـــدر جديد لتوفير فرص العمل والحد من البطالة والفقر ، كما تســـجل اللجنة تقديرها للجهود القيمة التي بذلتها الســـكرتارية الفنية لحســـن عرضـــها لمضـــمون " الاقتصاد الأزرق " ، والتي سهلت أعمال اللجنة ، وبتقنية عالية الجودة.

ثامناً : - الأمر معروض على المؤتمر الموقر للتفضل بالنظر والموافقة على التقرير.

رئيس اللجنة

السيد / كاظم شمخي عامر

تقرير لجنة

دور التكنولوجيا الحديثة في إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل

أولا : استنادا إلى أحكام المادة السابعة عشرة من نظام العمل بمؤتمر العمل العربي، شكل المؤتمر في دورته السادسة والأربعين (القاهرة / جمهورية مصر العربية، 14 – 21 إبريل/ نيسان 2019) لجنة فنية من بين أعضائه لدراسة البند العاشر من جدول أعماله وعنوانه **"دور التكنولوجيا الحديثة في إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل " .**

ثانيا : وعملا بأحكام المادة الخامسة والثلاثين من نظام العمل بمؤتمر العمل العربي بشأن هيئة مكاتب اللجان، اختارت اللجنة في بداية أعمالها هيئة مكتبها على النحو التالي :

1- السيدة / سوزان تيسير عبد السلام (عمال / فلسطين) رئيسا

2- السيد / هيثم سيد محمد علي (حكومات / مصر) نائبا ومقررا

ثالثا : شارك في أعمال اللجنة عدد (59) عضوا يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة (مرفق كشف بأسماء السادة أعضاء اللجنة) .

رابعا - مثل منظمة العمل العربية في اجتماعات اللجنة وقام بأعمال السكرتارية الفنية كل من:

- السيد / حمدي أحمد ممثل السكرتير العام
- الدكتور/ عادل محمد صالح
- السيدة / حنان قايد
- السيدة / رانيا فاروق
- السيدة / منجية هادفي
- السيد / مروان الرايس

خامسا : عقدت اللجنة اجتماعاتها خلال يومي الإثنين والثلاثاء 15 و 16 إبريل / نيسان 2019 لمناقشة البند العاشر من جدول أعمال المؤتمر **" دور التكنولوجيا الحديثة في إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل "** ، حيث اعتمدت اللجنة وثيقة البند.

سادسا : بعد تقديم عرض مرئي لمحتوى البند ، وفي ضوء المداخلات والمناقشات التي جرت من قبل أعضاء اللجنة، تم التوصل إلى عدد من التوصيات ، وذلك على النحو التالي [1]

دعوة الدول العربية إلى :

1 . تطوير البنية التشريعية والمؤسسية والسياسات القائمة ، حتى تتوافق مع المعايير العربية والدولية الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة ، مع مراجعة ومتابعة مدى الالتزام بها وآليات تنفيذها.

2 . العمل على تطوير آليات جمع البيانات المتعلقة بالإعاقة مما يساعد في تقديم تقييم شامل لأوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة ، ويسهم في وضع سياسات عامة وبرامج تنفيذية أكثر فاعلية .

3 . إدراج قضايا الإعاقة ضمن السياق العام للتنمية ، بحيث تقوم الحكومات بالمشاركة مع جميع الأطراف المعنية ببذل الجهود اللازمة للوقاية من الإعاقة والتصدي للعوائق التي تؤدي إلى إقصاء الأشخاص ذوي الإعاقة من المشاركة بالمساواة مع جميع أفراد المجتمع في مختلف برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

4 . الاهتمام بالبنية التحتية والبدء في تهيئتها حتى تتواكب مع الخصائص التكنولوجية وتطبيقاتها كأداة أساسية لدمج الأشخاص ذوي الإعاقة.

5 . إقرار وتفعيل حوافز تشجيعية لأصحاب الأعمال ترتبط بتشغيل معدلات أعلى من الأشخاص ذوي الإعاقة في مؤسساتهم ، وتوجيه برامج المسؤولية الاجتماعية نحو تعزيز نفاذهم لتكنولوجيا المعلومات والاتصال.

6 . تعزيز الوعي العام بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتغيير السلوك المجتمعي في التعامل معهم ، مع تعزيز الرسائل الإيجابية التي يتم توجيهها من خلال وسائل الإعلام بخصوص إمكاناتهم وقدراتهم.

7 . تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مشاريع وبرامج تكنولوجيا المعلومات، وتطوير تطبيقات عملية لخدمة ذوي الإعاقة.

8 . توسيع شمولية نظم الحماية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال إدراجها ضمن سياسات أوسع للبرامج والخطط الوطنية الشاملة.

9 . تعزيز دور تفتيش العمل في مجال الأشخاص ذوي الإعاقة لضمان توفير الحماية في أماكن العمل الخاصة بهم.

---

[1] انشئت عام 1976

10 . منح الإعفاءات من الرسوم الجمركية وخفض أسعار مستلزمات الإنتاج ووسائل النقل والسلع الطبية والتكنولوجية المساعدة لذوي الإعاقة .

11 . مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في التخطيط لبرامج تدريبية شاملة ومتنوعة تلبي احتياجاتهم وتواكب تطور أساليب ووسائل العمل.

12 . تنظيم عمل الأشخاص ذوي الإعاقة في الأنماط الجديدة للعمل من خلال تشريعات العمل والضمان الاجتماعي بالدول العربية.

13 . الترويج لأفضل الممارسات لتطوير بيئة عمل مستدامة، وتعزيز الوعي بثقافة المنشآت الصديقة للأشخاص ذوي الإعاقة.

14 . تعزيز التوظيف الذاتي للأشخاص ذوي الإعاقة ، ودعم المشروعات الصغيرة الخاصة بهم ، وتسهيل حصولهم على القروض ، وتوفير شروط الائتمان ذات المواصفات الجيدة.

15 . تطوير البنية التحتية لكل المرافق العامة ، بحيث تكون متاحة للأشخاص ذوي الإعاقة، والتركيز على تحوير البنية التحتية التكنولوجية للاستفادة من الإمكانات التي توفرها التكنولوجيا المساندة .

16 . دعوة منظمة العمل العربية لعقد دورات تدريبية متخصصة في مجال تطويع التكنولوجيا للنهوض بواقع الأشخاص ذوي الإعاقة.

17 . تقديم الشكر والتقدير إلى منظمة العمل العربية على جهودها في إعداد وثيقة البند مع التوصية بنشر وتعميم التقرير والعمل على الترويج لما ورد به من أفكار.

سابعا : الأمر معروض على المؤتمر الموقر للتفضل بالنظر والموافقة على التقرير.

رئيس اللجنة

السيدة / سوزان تيسير عبد السلام

(عمال / فلسطين)

ثالثا :
برقية
فخامة الرئيس / عبد الفتاح السيسي
رئيس جمهورية مصر العربية

برقيــة

فخامة الرئيس / عبد الفتاح السيسي
رئيس جمهورية مصر العربية

بمناسـبة اختتام أعمال الدورة السـادسـة والأربعين لمؤتمر العمل العربي ، التى عقدت على أرض الكنانة - مصـر العروبة ، خلال الفترة من 14 – 21 إبريل / نيسـان 2019 ، بمشـاركة وزراء العمل ، ومنظمات أصـحاب الأعمال، ورؤسـاء وأعضـاء الاتحادات والنقابات العمالية في الدول العربية ، إلى جـانب الأمـانة العـامة لجامعة الدول العربية ، وممثلي المنظمات العربية ، والإقليمية ، والدولية ، ذات الصلة .

يشرفنا أن نرفع لفخامتكم ، باسم الوفود المشـاركة ، أسمى آيات الاعتزاز والتقدير لتفضلكم بالرعاية الكريمة لأعمال مؤتمرنا ، وتكليفكم معالى السـيد / محمد محمود سـعفان - وزير القوى العاملة - بافتتاح أعمالها ، ونثمن عاليا كلمتكم التي وجهتموها للوفود المشـاركة، وما حملته من معانٍ وتوجهات تعكس دعمكم قضـايا التنمية التى تخدم الإنسـان العربى ، ومشـاعركم النبيلة التى استشعرناها من رسالتكم القيمة إلى المشاركين لدعم وتعزيز التضامن والعمل العربى المشترك.

ونسـأل الله العلى القدير أن يحفظ مصـر ، ويديم عليها نعمة الأمن والأمان والاسـتقرار، وأن يسدد الله خطاكم فى كل ما يحقق للشعب المصرى التقدم والازدهار و الرخاء .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

فايز على المطيرى	**كميل شاكر أبو سليمان**
المدير العام	**وزير العمل**
لمنظمة العمل العربية	**بالجمهورية اللبنانية**
سكرتير عام المؤتمر	**رئيس المؤتمر**